الى داخل الاراضي المحتلة. وتمثلت تلك العمليات، عموماً، بنسف البيوت أو المنشآت، أو محطات الشرطة، أو قتل المواطنين العرب، هنا وهناك. وقد وقع العديد من العمليات، خلال فترة طويلة نسبياً، الى ان تمكنت الاستخبارات العسكرية الاردنية من رصد احداها وهي في طور التخطيط، قبل تنفيذها. وعلى الاثر، نصب الجيش الاردني كميناً محكماً للقوة المهاجمة، التي وقعت فيه فعلاً، مما اسفر عن مقتل نحو ٢٠ جندياً اسرائيلياً. وكان ان قررت القيادة العسكرية الاسرائيلية، على اثر ذلك الحادث، وبسببه، الغاء «تقليد» العمليات الانتقامية كلياً.

أما «المسار» الثاني، فهو ذلك الذي ترتب على حرب لبنان سنة ١٩٨٢. فاسرائيل، كما هو معروف، لم تكتف بما أدت اليه الحرب من اخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان، بل انها ارادت، أيضاً، استغلال عدوانها لفرض شروطها و«سلمها» على لبنان نفسه، كما تمثل في مشروع اتفاق ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣. الا ان المقاومة التي استعرت في الجنوب اسقطت هذا الاتفاق، ثم دفعت اسرائيل الى الانسحاب من هناك، دون أية شروط.

والمثل الشعبي يقول: كثرة الضرب تعلّم الدب الرقص. والواضح انه حتى المتعجرفين الصهيونيين يتعلمون، أيضاً، عندما يكون الاداء ناجعاً.

*

* *

لا حاجة الى التنويه بأن انعدام رد فعّال، وناجع، ورادع، من قبل الفلسطينيين عامة، ومنظمة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها واجهزتها خاصة، على هذا السجل الاسود المتواصل من الارهاب الصهيوني قد ساهم، بصورة فعالة، في تأصل العنف الاسرائيلي تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية والاستخفاف بها، بل وازدراء قادتها وكوادرها.

بل، والاكثر من ذلك، يمكن القول ان هذا التقاعس عن الرد، بصورة تكاد تكون دائمة، يكاد يصل ـ فلسطينياً ـ حد الاهمال الجرمي. ولو سمحنا لأنفسنا بتقسيم نسب المسؤولية عن الجرائم الصهيونية التي ترتكب، بشكل منهجي، ضد الشعب الفلسطيني وقادته، لحملنا النظام الاستيطاني الصهيوني ما نسبته ٥١ بالمئة من المسؤولية، وسجلنا الـ ٤٩ بالمئة على حساب التقاعس عن الرد.

وكم طالبنا، وكم طالب غيرنا، بتغيير هذه السياسة ـ ولكن دون طائل.

ان الرد النشط على الجرائم الصهيونية، الذي ينبغي ان يشمل الاقتصاص من المسؤولين المباشرين عن تلك الجرائم، ومعاقبتهم، ليس عملية سهلة بالطبع، خصوصاً وان لدى آلة الحرب الاسرائيلية، المدعومة اميركياً، من القوة ما يكفي لتخويف أكثر من نظام عربي؛ كما ان انتهاج مثل هذه السياسة لن يحظى بدعم كبير، كما يبدو، من قبل أي حليف يذكر، ان لم يؤد حتى الى عكس ذلك، بحيث تزداد الضغوط على الفلسطينيين ومحاصرتهم وفرض مختلف القيود واجراءات التضييق على تحركاتهم ونشاطاتهم. اذ على الرغم مما يبدو ظاهرياً من تأييد كبير، ولو «مبدئياً» على الاقل، لنضال الفلسطينيين وسعيهم الى نيل حقوقهم، يكاد الموقف العربي الرسمي الفعلي يتراوح